

فان لم يكن له ولد وورثته ابواه فلهما الثلث يعني ان لم يكن له ولد وله ابواه يترانه فلامه الثلث  
فيهما وفيهم من ذلك ان الباقي بعد الثلث للاب لانه است ميراثه لابويه حرض المم ميراثه  
بالثلث فعلم ان الباقي للاب ولم يقل فلاب مثلها اللهم بله يومهم ان اقتسامها المال هو التصيب  
كالا وبلاد والاخوة اذا كان لهم ذكر وراثته وكان به عباس بمسك هذه الآية لعرضه في  
السنة في المقتضين بالعريتين وما يزوج والابوان ويزوجوا ابوان فان عرض قضيه ان العرض  
ياخذ ان فرضها في المال ويطبق بعد فرضها في السنة فلام ثلثه والباقي للاب و تابعه على ذلك  
جمهور الامة وقيل عباس بل الام الثلث كما لا يمكن قوله نعم فان لم يكن له ولد وورثته ابواه  
فلامه الثلث وقد في في جوار هذا المثلث لاجل الام الثلث بشرط ان احد من ابوين  
للوالد الموقوف ولد وهو في ابويه ابواه اي بفردا يميزه فلا تسحق الام الثلث وان لم يكن  
الموقوف ولد ويقال هو عرض ان فريده وورثته ابواه فان م الثلث اي وورثته ابواه في  
يقول ذممه الثلث ما زاد كما قال في السند والمعنى انه اذا لم يكن له ولد وكان لابيويه من ماله ميراث  
فلا مئه ذلك اليراث الذي يتصرف به ابواه ويقع الباقي للاب وليهد اسر والمعلم حله  
كراله الغرض من المقترحة لاهلها قال فيها ما تركه او ما يد له ذلك كقولهم بعد وصية  
يوصي بها اودين ليس ان الغرض حقه ذلك لغيره الغرض المقترحة من جميع المال بعد  
الوصايا والودون وحسب ذلك ميراث العصب او ما يقسمه الذكر والامانات على وجه  
التقسيم كالاولاد والاخوة لم يقدر بشئ من ذلك ليعين ان المالا يقسم بالعصب  
المحصر الذي يعصب بالتكليف الا في وياخذ منها ما تاخذ الا في بل كانت الام تاخذ ما  
تاخذه بالفرض والاب ياخذ ما ياخذ بالتصيب قال المدعيون وورثته ابواه فلامه  
الثلث ان المقدر الذي يستحقه الابوان من ميراثه تاخذ الام ثلثه فرضا والباقي ياخذ  
الاب بالتصيب هذا ما فتح الله به ولا اعلم احد سبق اليه والله الحمد والمنة ثم  
شهر قال الشيخ فان كان له اخوة فلامه السدس من بعد وصية يوصي بها او  
يعي لام السدس مع الاخوة في جميع تركه المورث اليه نفسه العريضة ولم يذكر في  
ميراث الاب مع الام والاشكال انه اذا جتمع لم واخوة ليس معهم اب فان لام السدس  
والباقي

والباقي للاخوة ويجوز ما الاخوان عصا على عبد الجهور واما ان كان مع الام والاخوة اب  
فقال المكثرين بثلث الاخوة امير لا يرشون وروي عن عباس بن نفوس السدس الذي جاز  
الام بالفرض كابت واما الام مع الام بالفرض وقد قيل ان هذا يعني قوله ان السدس الذي جاز  
الاولاد خاصة ولا يشترط لكاملة فذواله في سنة الاخوة مع الام بالفرض ومن  
العلماء المشاهير من قولا ان كان الاخوة يحوي بالاب فلا يجوز الام عن ثلث الاخوة  
الثلث ويجوز ابوالعاص من بنيدة محمد الله وقد يفرغ من عمي فراسه وعنه من السلف من  
لا يرث لا يجب وقد قالوا احمد والشافعي كما ذكره الطحاوي في ذلك على انه الاصل ليس له  
اهلية الميراث بالكلية كالغاية في قوله من لا يرث لا يجيء الله من اوتيه منه والله اعلم  
وقد شهد للقول بان الاخوة اذا كانوا محييين لا يجوز ام لان السدس قالوا  
كان له اخوة فله السدس ولم يذكر الاب ذل على ان ذلك حكم اطلاق الام مع الاخوة  
ويكون الباقي بعد السدس كله لهم وهذا ضعف فان الاخوة قد يكونوا ام ولا يكون  
لهم سوى الثلث والام واعلم ان الله سبحانه ذكر ميراث الام بوجهين ولم يذكر ميراث  
الذكوة ففما فاما الميراث فقال ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب لسيدنا في كتاب الله يبي  
وقد حكي بعض العلماء الاجماع على ذلك وان فرضها المالكين بالسنة وقد قيل ان السدس  
طعمها طعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس بغيره كما روي عن مسعود بن عبد الله السبي  
وقد روي عن ابن عباس بن عمر في قوله فيها صغفنا فانتم الام عند فقده الام تركت ميراث  
الام قررت الثلث تارة والسدس اخرى وهذا سند في الجمع لما قاله بل بالان لكرد  
عصبة لا يد له بخصيته والمدة ذات فرض تدي بذات فرض وضعت وقد قيل ليس  
بفرض بالكلية وانما السدس طعمها طعمها النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا فان طاعة عمر بن الخطاب  
على ذلك القول ان الله لا يرضى لغيره لضعف فرضها وهو والله عن احمد بن حنبل  
فالتفق العلماء فيهم انه بقوم مقام الاب في احواله المذكور من قبله في وقت مع الولد  
السدس بالفرض او مع عدم الولد بالتصيب وان يقع مع ان كان الولد اخوة بالتصيب